

في ندوة (الميدان) حول الحريات الصحفية والتحول الديمقراطي

الاستاذ نبيل اديب: هل نحن في حاجة إلى قانون للصحافة؟



الاستاذ فيصل الباقر



الاستاذ فيصل محمد صالح



الاستاذ نبيل اديب المحامي

اعداد القسم السياسي

في إطار سلسلة ندوات صحيفة الميدان حول الحريات العامة وتحقيق التحول الديمقراطي المنشود أقيمت ندوة تحت عنوان «الحريات الصحفية والتحول الديمقراطي بمقر الصحيفة بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٧م» شارك فيها كل من الاستاذة فيصل محمد صالح والاستاذ فيصل الباقر.

بدأ الحديث الاستاذ فيصل محمد صالح رئيس تحرير صحيفة «عافية دارفور» والذي قال أن هامش الحريات المتاح يجب الاستفادة منه لأقصى حد وإذا ما اتبحت لنا مساحة متر واحد فقط من الحريات يجب أن نملأ هذا المتر ونفكر في الخطوة القادمة لانتزاع مزيد من المساحات في معركة الحريات العامة وخصوصاً الحريات الصحفية والتي تشكل حجر الزاوية في هذه المعركة. طبعاً هناك مسألة الكيان النقابي الخاص بالصحفيين «الاتحاد الحالي» والذي يضم في عضويته أشخاصاً ليست لهم علاقة بالصحافة ولا يمارسون العمل الصحفي بالمعنى المعروف حتى أن هنالك أعضاء في الاتحاد من القوات النظامية وضباط العلاقات العامة في المؤسسات الحكومية. يجب إستيعاد هؤلاء من النقابة وتشكيل نقابة أو اتحاد صحفيين مهني وحقيقي. ومعركة الحريات الصحفية ليست وقفاً على المؤسسة النقابية وقانون الصحافة المقترح فقط بل أن هناك أشياء أخرى مهمة. مثلاً مسودة القانون المطروحة حول الحق في الحصول على المعلومات من الجهات الحكومية وحق المواطن في المعرفة، يعني ليس من حق أي موظف حكومي القول بأن هذه المعلومات سرية بالإضافة إلى

مع «UNDP» حول مشروع القانون الجديد لكننا لاحظنا ان مشروع القانون يعبر عن آراء وفلسفة الحزب الحاكم المؤتمر الوطني ابدينا ملاحظاتنا لكن الصياغة النهائية المقترحة جاءت مخيبة للآمال لذا لا بد من استمرار معركة الجانب القانوني والقانون يتكون من أربعة محاور هي قانون للصحافة والمطبوعات قانون للمعلومات ومشروع البث الإذاعي كل مشاريع القوانين جاءت بعد معارك شرسة خاضها الصحفيين وأكمل هذا

الجهود توقيع اتفاقية السلام الشامل التي كان من نتائجها اثبات ان هنالك ٦٦ مادة قانونية لا تتواءم مع الدستور طبعاً هناك هجمات ضد الحريات شملت عدة جوانب مثلاً قانون منظمات المجتمع المدني هناك حوالي «٢٨٠» منظمة مجتمع مدني تم إختيار «١٢» منظمة منها ليقوم بنك السودان المركزي بمراجعة أرسديتها ونحن مع الشفافية لكن يجب ان تكون الدولة هي المبادرة بهذه الشفافية وواضح الغرض من القرار هو ضرب القوى المناهضة للحزب الحاكم مسألة أخرى ان يحصل تحول ديمقراطي حقيقي لا بد من تغيير هذه القوانين ويجب ألا نصاب باليأس والاحباط قانون الصحافة وحرية الصحافة تعني حرية المجتمع ونحن كصحفيين لحقوق الانسان استطلعنا في

الاستاذ فيصل

محمد صالح: لا بد

من انتزاع المزيد

من الحريات

لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هل نحن في حاجة لقانون صحافة؟ هذا الحديث يصاحب دائماً فترات الحكم الشمولي والنظام الحالي الذي يقول عن نفسه انه نظام رسالي يستطيع إعادة صياغة المجتمع السوداني من جديد في قوانين تحدد للناس كيفية ركوب السيارة وشكل اللبس والمظهر العام بمعنى ان احتجنا لقانون صحافة كقانون ٢٠٠٤ . بخصوص مؤسسات إعلامية كالاذاعة والتلفزيون لا ندرى هل هذه المؤسسات تابعة لوزارة الاعلام أم الحكومة نحتاج فعلاً لقانون يجعل هذه المؤسسات مستقلة كنموذج الـ BBC بمعنى ان يكون الوزراء أقل أهمية ويكون المهم عندهم هو المواطن العادي ومشاكله مضيافاً أن أكبر الأخطار علي حرية العمل الصحفي هي مجلس الصحافة والمطبوعات وهو جهاز حكومي تُلثي أعضائه عينتهم الحكومة ولهم سلطات واسعة تصل حد ايقاف الصحف ومنح القيد الصحفي علي الرغم من أن هذا المجلس غير مهني وهذه مخاطر يمكن استغلالها ضد الصحف مشيراً الي ضرورة ان تكون عضويته من الصحفيين وذلك بهدف حل النزاعات وحماية أخلاقيات المهنة وقمة صلاحياته تكون في إجبار الصحف علي الاعتذار عن تجاوزاتها أو اللجوء لحكم القضاء اذا نشرت صحيفة ما معلومات كاذبة أو سبينة مضيافاً بأن هنالك بعض الصحف التي تنشر عن قصد أو غير قصد مواد تحرض علي الكراهية والاحتقار طبعاً نحن لا نطالب بإيقافها بل نطالب باتخاذ الإجراءات القانونية ضدها. مثلاً المحكمة الدولية في لاهاي حاکمت صحفيين في رواندا بتهمه نشر مواد تحرض علي اباداة النوع وجرائم التطهير العرقي «التوتوسي» نحن لا نبحث عن حماية للصحافة بعيداً عن القانون كما لا يمكننا ايقاف صحيفة لأنها سوف تنشر موضوع ما.لكننا نشدد علي أن الايقاف يجب ان يتم عن طريق محكمة . عليه نخلص للنتيجة التالية وهي اذا ارتكب صحفي ما جريمة يعاقب عليها الصحفي فقط ولا يجب ايقاف الصحيفة اطلاقاً

بالإضافة لقضية أخرى تتعلق بالتصديق للصحف وهو لماذا لا تصدر الصحف الا عن طريق الشركات وهل كل الصحفيين الاوائل الذين أسسوا الصحافة السودانية خريجي كليات إعلام. أما القوانين الأخرى المتعلقة بقمع الصحافة مثلاً القانون الجنائي يحتوي علي مواد خطيرة ومصاغة بطريقة فضفاضة مثلاً هناك مادة تتحدث عن التقليل من هيبة الدولة ولماذا تبحث الدولة عن هيبة هل تريد تخويف مواطنيها اعتقد ان انتقاد الدولة حق وواجب علي كل مواطن عندما يري ان الدولة أخطأت. مثلاً هنالك مادة تتحدث عن تلقي معلومات سرية يمكن ان يتهم بها أي صحفي أو مواطن عادي اعتقد أن هذا هي لب مشاكل القوانين وإذا اردنا انجاز أي تحول ديمقراطي لا بد من الغاء هذه القوانين أولاً.

في الختام تحدث الاستاذ فيصل الباقر الناشط في مجال حقوق الانسان والنشر وحرية التعبير ومستشار التحرير صحيفة الميدان فقال ان يوم ٢٨ سبتمبر هو اليوم العالمي للحق في الحصول علي المعرفة والمعلومة وهذا الحق ليس حكرأ علي الصحفيين وحدهم بل حق أصيل لكل مواطن والسودان كبلد وقع علي كل هذه الوثائق الدولية مما يؤكد علي حق الصحفيين في الحصول علي المعلومات، وفي هذه الأيام يدور الحديث عن مشروع قانون جديد لصحافة كبديل لقانون ٢٠٠٤ وقد حضرت أنا شخصياً وزميلي فيصل محمد صالح ندوة مركز اتجاهات المستقبل بالتعاون

وإنما هناك قواعد للتوفيق بين القوانين مثلاً ان يحدد سقف زمني لسريان القانون المعني وتحديد القوانين المخالفة للدستور . وطبعاً السادة القضاة ليسوا قادين علي تحمل المسؤولية . وأيضاً الماد «٦» من قانون تغيير القوانين والنصوص العامة تقول إن تعارض نص في القانون مع نص في الدستور يكون النفاذ للمادة الدستورية الذي يزيل التعارض وهذه أيضاً متروكة لحكمة القاضي وهناك قاعدة قانونية تقول القانون الاعلي يجب القانون الأقل والحكم هو المحكمة الدستورية وهي الجهة الوحيدة التي تلغي القوانين وأشار الأستاذ نبيل الي أن هناك ضمانة موجودة في وثيقة الحقوق الماد «٤٦» لكن بالنسبة للمادة ٢٢٥ فهناك عدم فهم لها هي لا تغل اليد في تطبيقها . بالنسبة لحديث الأستاذ فيصل محمد صالح عن القوانين الحالية سارية الي حين الغائها وذلك لأن مجرد صدور قانون لا يلغي القانون الساري

في الذكرى الثمانين لميلاد عبد الخالق محجوب



ميدان عبد المنعم بالقاء خطب من قبل قادة الأحزاب السياسية للتنديد بالنظام وكفى. يقول أبو عيسى «كان رأي عبد الخالق واضحاً في أهمية تكثيف وتوسيع العمل الشعبي المعادي للنظام بدخول كافة المنظمات والهيئات الشعبية في المسيرة، خاصة العمال ممثلين في إتحاداتهم ونقاباتهم، وضرورة تنظيم هذا العمل بهدف تأكيد إستمراره واتساعه وعمقه حتى لا يتحول إلى حدث عارض في مقاومة النظام.»

إستطاع عبد الخالق أن يقود الحزب الشيوعي عبر منجزات حاسمة كما حدث عند حل الحزب الشيوعي السوداني في منتصف الستينات الماضية. فقد خاض الشيوعيون أثناء تلك الفترة معركة حاسمة من أجل البقاء، إبتداءً من معركة الحجارة دفاعاً عن دور الحزب في بيت المال وأبي روف وأجزاء أخرى في العاصمة . وكانت تلك الهجمة تعبيراً عن ضيق الأحزاب «التقليدية» بالديمقراطية الليبرالية في حدودها القائمة . وقد

وقف الشيوعيون وأنصار الحريات الديمقراطية في النقابات والإتحادات المهنية واتحادات الطلبة وأحزاب شمالية وجنوبية ووقف معهم أيضاً بعض الأفراد من ذوى الإستتارة داخل الأحزاب المؤيدة لحل الحزب الشيوعي ضد قرار الجمعية التأسيسية باسقاط عضوية النواب الشيوعيين المنتخبين. تحدث عبد الخالق عصر اليوم الذي أصدرت فيه الجمعية التأسيسية قرارها المشين في تجمع شعبي متحدياً تلك القرارات قائلاً «إن النواب قد خانوا ضمائرهم وداسوا على الدستور ولكن القوى الحديثة التي هزمت الديكتاتورية، وقضت فيه الحزب لن يهزم طالما أن القوى الديمقراطية تقف إلى جانبه..» وفي أيام المواجهة الساخنة نهض المهندس حسن بابكر عضو الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الإتحادي محذراً من خطر الإنزلاق في طريق حجر الحريات التي إنتزعتها الشعب بتضحيات غالية . «وقفت بالأمس ضد قرارات تعديل الدستور وحل الحزب الشيوعي، لا دفاعاً عن الشيوعية ولكن دفاعاً عن الوطني الإتحادي وجماهيره. وفتت دفاعاً عن الحرية...وقفت إلى جانبها» لكي لا أسفلج في تاريخ حياتي أنني كنت يوماً ما حربياً على الديمقراطية... من الخير لأبنائي أن أموت شهيداً من شهداء الديمقراطية الأيام ٢٢ نوفمبر ١٩٦٦.»

لقد كانت الفترة التي أعقبت ثورة أكتوبر من أكثر الفترات عمقا وحيوية واتساعاً في نشاط الحزب الشيوعي وخاصة في مضمار بناء التحالفات السياسية . فقد تمكن الحزب من إنتزاع حقه في العمل العلني باستصدار قرار من المحكمة العليا، وتصدى لتوحيد القوى الشمالية والجنوبية المعارضة لمسودة الدستور الإسلامي (١٩٦٧). وتعددت أشكال العمل المشترك مع القوى الحديثة

يصادف يوم ٢٣ سبتمبر من كل عام، ذكرى ميلاد رفيقنا العزيز الشهيد عبد الخالق محجوب عثمان. وقد مرت هذه المناسبة الهامة هذه المرة دون أن يلتفت إليها كثير من الناس وهم في غمرة مشاغلهم عما داها . وعلى أي حال قبل ذلك وبعد هنالك إرث فكري وسياسي عظيم خلفه الشهيد عبد الخالق يسدى الشيوعيين لأنفسهم خدمة جلية إذا نفصوا عنه غبار السنين ووضعه في سياقه الصحيح في متناول أيدي المتطلعين إلى المعرفة من الطلبة والعمال وكل فئات العاملين. فقد وقف عبد الخالق حياته وحتى لحظة إستشهاده المجيد لتحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية والديمقراطية. وتمثل إسهامه في إنزال أفكار الماركسية العصبية إلى الأرض وتطبيقها بعقل مفتوح على واقع بلادنا. كان عبد الخالق شديد العناية بمراجعة العادات والتقاليد السودانية السائدة واحترام مشاعر المسلمين ومن بينهم أعضاء الحزب الشيوعي، وأفرد لذلك حيزاً مقدراً في تقرير المؤتمر الرابع وقبل ذلك أصدر كراسة بعنوان 'إصلاح الخطأ في العمل الجماهيري. وهي عبارة عن موجبات لتحسين صلة الحزب بالجماهير من حوله.

كتب رئيس وزراء حزب الأمة الأسبق محمد أحمد محجوب في تاسيه على إعدام عبد الخالق محجوب: «إن إعدام زعيم الحزب الشيوعي السوداني يشكل نهاية التسامح والحوار الوسيط في السياسة السودانية. إنني أعرف عبد الخالق محجوب منذ عشرين عاماً وكانت الأخلاق السودانية تأتي في طليعة تفكيره السياسي . كان يتحلى بيزاهة وشجاعة بالغتين. وقد ساهم كثيراً في إيجاد توافق بين تاريخ السودان الإسلامي والأراء الماركسية الثورية . وهذا ما جعلني دائماً أصف الحزب الشيوعي السوداني بأنه حزب سوداني صرف لا يدين بالولاء لموسكو ولا لأي بلد شيعوي آخر في العالم.» (الديمقراطية في الميزان)

كان عبد الخالق مفكراً، واستراتيجياً وبرامغانياً حيث تقتضى الضرورة . تجلت أكبر مهاراته في بناء التحالفات السياسية منذ مطلع الخمسينات في إطار الجبهة المعادية للإستعمار وفي العمل المشترك مع الأحزاب السودانية الرئيسية في فترات مختلفة كان أبرزها التحالف مع الحزب الوطني الإتحادي في مواجهة إئتلاف حزب الأمة والشعب الديمقراطي في أعوام ١٩٥٦ - ١٩٥٨ . وخلال سني الحكم العسكري الأول تجلت مهارته القيادية في توحيد الحزب الشيوعي السوداني حول القرار الخاص بخوض إنتخابات المجلس المركزي (برلمان الحكم العسكري) . وفيما بعد طرح الحزب الشيوعي السوداني شعار الإضراب السياسي الذي أثبت جدواه في إسقاط الحكم العسكري (١٩٥٨ - ١٩٦٤).